التمسك بالمبادرة العربية للسلام يقوّي «مناعة» لبنان ضد التوطين

ثريا شاهين

هدأت ردود الفعل حول ما قاله الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن قضية اللاجئين والنازحين، لكن ذلك لا يعني أن القضية انتهت. بل يجب درء مخاطر أي سوء تعامل محتمل مع هذا الموضوع بخطوات لبنانية رسمية تشكل أمراً واقعاً على المجتمع الدولي، وفقاً لمصادر ديبلوماسية بارزة.

وتفيد هذه المصادر، أن ليس من طرف يمكنه فرض أي شيء على لبنان لا سيما التوطين، ورفض لبنان للتوطين هو حق سيادي، بحيث أن أي موقف لبناني جامع ومسؤول بعدم التوطين هو ثابت. وما هو غير ثابت هو «حق العودة الطوعية»، ويُعتبر الموقف الدولي في ذلك ملتبساً، وليس فقط موقف ترامب، إنما أيضاً موقف الأمم المتحدة والأوروبيين.

في الأساس، توضح المصادر، لدى حصول حالات لجوء أو نزوح نتيجة الحرب، ليس من طرف سيقول بالعودة الاجبارية والفورية. فعندما هاجمت فيتنام الشمالية فيتنام الجنوبية هرب سكان الأخيرة في البحر، وتكرس حق العودة، لكن لم يقل أي طرف بالاجبارية، إنما قالوا بالعودة الطوعية والآمنة . والمجتمع الدولي أقرّ في حال إنتظار العودة الآمنة، بتوزيع النازحين على دول العالم موقتاً، أي لم يقل أحد بالعودة الإلزامية الفورية. وبالتالي العودة الآمنة مكرّسة، وفي الحالة الفلسطينية لم يكن هناك أي قرار أممي يقول بحق العودة الاجبارية بل بإنتظار العودة يحصلون على حق التعويض عليهم حيث هم.

وبالتالي، ديبلوماسياً، ليس ترامب الذي أخذ موقفاً ضد العودة انما الأمر يعود لمبدأ دولي عام حوله جدل. في هذه الحالة، لبنان يجب أن يؤكد على حق العودة ورفض التوطين، وأهم ما في الأمر توحيد الموقف الداخلي حول هذه النقطة. ويمكن للبنان الإرتكاز على المبادرة العربية للسلام التي تبناها المجتمع الدولي، والتي تضمنت : رفض التوطين في الدول التي لا تسمح اوضاعها بالتوطين، وهذه الفقرة اضيفت إلى نص المبادرة بمسعى لبناني آنذاك، لأن ما كان مكتوباً فيها هو حق العودة لمن يشاء. فحفظ لبنان حقه بما يخصه علّ هناك دولاً لا تمانع التوطين. أما لبنان فقد تمسك برفض التوطين، لأن دستوره يمنع ذلك، ولأن لديه توزيعاً طائفياً دقيقاً، كذلك ليس لديه موارد كافية، وبالتالي برفض التوطين، يجب على لبنان أن يقنع الدول وأن يربح أيضاً، وأهم ما في ذلك تكريسه لحق العودة، وحقه السيادي في رفض التوطين، ثم التمسك بنص المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط، حيث لبنان لا تسمح اوضاعه بالتوطين. يفترض بلبنان، بحسب المصادر، تكريس المبدأ، وليس الدخول في جدل ونزاع مع المجتمع الدولي الذي لا يزال موقفه غير واضح بالنسبة إلى التعامل مع الموضوع.

وبالتالي، معركة لبنان الديبلوماسية يجب أن تركز على أن لا أحد يستطيع اجباره على التوطين إذا كان الداخل موحداً وهو كذلك، وعلى المبادرة العربية للسلام، وهذا ما يؤدي إلى سحب الملف من التداول، ما يؤدي إلى ربح المعركة وليس النزاع مع العالم.

كذلك هناك رسالة خطية تسلّمها لبنان من الإدارة الأميركية في العام ٢٠١٠ تقول أن هذه الإدارة ترفض التوطين في لبنان، وهذا أمر جيد.

إن حق العودة الطوعي موجود لدى المجتمع الدولي. كذلك هناك دول تريد التوطين وتحتاج إلى يد عاملة. لا يمكن للبنان أن يمنعها، ما يمكنه فعله، هو التركيز على المبدأ العام وهو حق العودة ورفض التوطين، وقيامه بالمعركة الديبلوماسية عن نفسه معتمداً على التفاهم الداخلي حول العودة، وعلى المبادرة العربية للسلام. ولا يمكن للبنان التمسك بمبدأ كبير حوله لغط دولي. حتى الصين تقول بالعودة الطوعية الآمنة، والتعامل الدولي مع السوريين يقول بالعودة الآمنة، وليس العامل الأميركي وحده يقول ذلك. لكن ليس هناك من لغط حول موقف لبنان السيادي، وحق العودة لديه حق مقدس، بما في ذلك حق عدم التوطين. كل هذه النقاط تجعل لبنان في سعيه لتأكيد الوجود الموقت للنازحين واللاجئين، قادراً على الحصول على ضمانات من الدول حول عدم التوطين. ما ينقص حالياً هو الاحصاءات الدقيقة لأعداد اللاجئين والنازحين في لبنان وأوضاعهم ومواصفاتهم،

وبالتالي هناك ضرورة كبيرة لإنجاز هذه الاحصاءات التي تفيد في المراجعات مع الدول.

يقال

إنّ الموافقات من حكومات الدول بدأت ترد إلى وزارة الخارجية على أسماء السفراء الذين كانوا قد عُيّنوا لديها مؤخراً ومنهم مَن سيلتحق بمنصبه الجديد بداية الشهر المقبل.

جلسة السراي اليوم تنجز الإجراءات القانونية لمعالجة قانونَي السلسلة والضرائب

عون: ليتحمّل الجميع مسؤولياتهم ■ الحريري: المؤشرات إيجابية بعكس ما يُروَّج له

■ عون مترئساً الجلسة بحضور الحريري (دالاتي ونهرا) ■ رئيسا الجمهورية والحكومة في الخلوة قبيل الجلسة

باسمة عطوي

لم تفصح جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت أمس في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، عن معالم الصيغة القانونية والتشريعية التي ستتم على أساسها معالجة قرار المجلس الدستوري إبطال القانون الضريبي المكمّل لقانون سلسلة الرتب والرواتب، على اعتبار أن هذه الصيغة بحاجة إلى مزيد من «الترتيب والتشذيب» اللذين تولّى القيام بهما رئيس الحكومة سعد الحريري مساء الخميس في «بيت الوسط»، بالتعاون مع وزير المال علي حسن خليل ووزير العدل سليم جريصاتي وخبراء قانونيين ودستوريين، «لصياغة نص قانون جديد للضرائب مع التعديلات التي طلبها المجلس الدستوري، ووضع نص قانون آخر لتحصين قطع الحساب لكي تقر الموازنة على أن يعرضها الرئيس الحريري صباح غد (اليوم) الجمعة في جلسة مجلس الوزراء في السراي ومناقشتها»، بحسب ما أكدت مصادر وزارية لـ «المستقبل»، لافتة إلى أن «النقاش لم يحسم إذا كان قطع الحساب سيشمل السنوات جميعها أي من العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠١٧، أو أن قطع الحساب سيقتصر على السنوات ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٧، ولكن تم الاتفاق على أن تدفع الحكومة الرواتب بحسب السلسلة الجديدة وسترسل قانوناً بالواردات الجديدة التي تعمل وزارة المالية وفقها اليوم».

وأشارت المصادر إلى أن «رئيس الجمهورية طرح في بداية الجلسة إقتراح تعديل المادة ٨٧ من الدستور الرامي الى وقف مؤقت بالعمل بالمادة ٨٧ المتعلقة بقطع الحساب الى حين إقرار الموازنة، ملمحاً إلى إمكانية اللجوء إلى التصويت في حال لم يتم الاتفاق حولها، لكنه آثر بعدها عدم اللجوء الى التصويت حين وجد أن معظم القوى الممثلة في الحكومة ليست متحمسة لاقتراحه، فأعيد النقاش في إقتراح تعديل قانون الضرائب والبحث في الصيغ القانونية لقطع الحساب».

وأوضحت المصادر أن «الاقتراب من الوصول إلى النهاية السعيدة لقانون الضرائب والموازنة وقطع الحساب ليس وليد نقاشات جلسات مجلس الوزراء فقط، بل جهد وإجتماعات قام بها رئيس الوزراء جمعته مع وزير المال وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة خلال الايام الماضية».

هذا الجهد الذي أشارت إليه المصادر، ظهر قبيل الجلسة في أكثر من مشهد، أبرزها الاتصالات المكثفة التي كان يجريها وزير المال منفرداً في حديقة القصر، ومن ثم العودة وتبادل الاحاديث تارة مع رئيس الحكومة وطوراً مع مدير مكتبه نادر الحريري الذي تواجد في القصر باكراً، ومرة ثالثة مع الوزيرين محمد فنيش ونهاد المشنوق، إلى أن حان موعد إنعقاد الجلسة التي إستمرت نحو ٣ ساعات ليخرج الجميع متفائلين بقرب الوصول إلى الحل المنتظر، وهذا ما أكده خليل لـ «المستقبل»، قائلاً: «إتفقنا على كل الامور، وهناك أفكار بحاجة إلى بلورة وإعادة صياغة وغداً (اليوم) في جلسة السراي سنبلور صيغة حل كاملة، من دون الاقتراب من تعليق المادة ٨٧ من الدستور والقرارات ستصدر غداً (اليوم)، والاتفاق بالاجماع بين كل أطراف الحكومة، وأكرر رأيي أن السلسلة حق لا يمكن لأحد أن يؤخرها ومجلس الوزراء سيبت بالامر غداً (اليوم)، لكني أريد أن يشعر المستفيدون من السلسلة بالاطمئنان».

وقالت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية عناية عز الدين لـ «المستقبل»: «حل الضرائب سيكون في قانون منفصل، والمجلس النيابي يقرر، السلسلة حق والحل سيتبلور في جلسة الجمعة، تفاءلوا فالأجواء جيدة».

وشرح نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني لـ «المستقبل»، أن «الحكومة ستقوم بدفع السلسلة هذا الشهر وفقاً للقانون الساري، ولكن في ما بعد سيصدر نص بطريقة واضحة لتعليقها ريثما تؤمن وارداتها بإقرار قانون الضرائب، وهذا ما سيناقش في جلسة الجمعة، كما سيتم الاتفاق على صيغة لقطع الحساب والطريقة الفضلى للتوصل إلى حل، كما سيتم نقاش الوسائل السريعة التي تؤمن الموارد لأنه لا يمكن للحكومة أن تستمر في الدفع إذا لم تؤمن موارد للخزينة».

ولخص وزير الاتصالات جمال الجراح لـ «المستقبل»، ركائز الحل بأنها «الموازنة والاصلاحات والضرائب والسلسلة، والمهم أن الجميع يقارب هذه العناوين بطريقة إيجابية».

كما أكد وزير الداخلية لـ «المستقبل»، أنه «لم يطرح داخل الجلسة موضوع اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية جبران باسيل ووزير خارجية النظام السوري وليد المعلم، لأن التركيز كان على انهاء معضلة الضرائب التي ستمول السلسلة، لكني لا زلت أتمسك بموقفي».

وقال مصدر في «القوّات اللبنانية» ان «أي دفع للرواتب تبعاً للسلسلة يستوجب حُكماً أن يقرن بتدبير قانوني يمنع على الحكومة صرف أي شهر آخر في حال لم تتأمّن الموارد المطلوبة لذلك، لأنه خلاف هذا المسار سيؤدي دفع السلسلة من دون تأمين الموارد المطلوبة لها إلى تدهور مالي يطيح بالاستقرار النقدي واستطراداً بالموظفين والسلسلة والرواتب».

وأكد المصدر أن «القوّات» ضدّ أي فذلكة اصطناعية لتمرير قطع الحساب، ولذلك لا مفر من تعديل المادة ٨٧ من الدستور للتمكن من إقرار الموازنة على أن يكون قطع الحساب الفعلي عن كل السنوات الماضية جاهزاً قبل العام المقبل.

وسبقت الجلسة خلوة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، تم خلالها عرض للتطورات ونتائج الاتصالات التي أجريت من أجل معالجة موضوع سلسلة الرتب والرواتب وقانون الضرائب.

وتجدر الاشارة إلى أن إجراءات أمنية مشددة رافقت الجلسة في محيط القصر الجمهوري، وترافقت مع التظاهرة التي دعت إليها هيئة التنسيق النقابية، بحيث منع الجيش المتظاهرين من قطع الطريق، وحصر مكان تجمعهم في باحة مقابلة لـ «سوبر ماركت بو خليل».

الرياشي

بعد انتهاء الجلسة، تحدث وزير الاعلام ملحم الرياشي الى الصحافيين فقال: «عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في قصر بعبدا برئاسة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وحضور دولة الرئيس سعد الحريري والوزراء الذين غاب منهم الوزير بيار بو عاصي لوجوده خارج لبنان. في مستهل الجلسة، أطلع فخامة الرئيس المجلس على أجواء الزيارتين الى نيويورك حيث ترأس وفد لبنان الى الجمعية العامة للامم المتحدة، والى باريس حيث قام بزيارة دولة الى الجمهورية الفرنسية بدعوة من الرئيس ايمانويل ماكرون. كذلك تحدث دولة الرئيس الحريري، فعرض للمراحل التي قطعها ملف إقرار سلسلة الرتب والرواتب بدءاً من اقراره والاصلاحات والقانون الضرائبي ضمن التوافق الذي برز في حينه في مجلسي الوزراء والنواب من الافرقاء السياسيين كافة، لا سيما لجهة توفير ايرادات لصرف السلسلة الجديدة حفاظاً على التوازن المالي في البلاد ووصولاً الى قرار المجلس الدستوري الذي أبطل القانون الضرائبي والجدل الذي دار حول القرار الذي صدر في هذا الشأن. وبعد النقاش، تقرر بالاجماع اعتماد اجراءات قانونية لمعالجة موضوع السلسلة والقانون الضرائبي، سيتم انجازها في جلسة تعقد غداً (اليوم) في السراي الحكومي عند الساعة العاشرة صباحاً».

حوار

ثم دار بين الوزير الرياشي والصحافيين، حوار سئل فيه عما إذا كانت الحكومة سترسل مشروع قانون مستقلاً عن قانون الضرائب، فأجاب: «ان الجو ايجابي جداً وستسمعون غداً (اليوم) عن اجراءات قانونية جيدة. اما التأجيل فكان من أجل كتابة القوانين».

وعما إذا كان الموظفون والمعنيون بالسلسلة سيقبضون رواتبهم نهاية هذا الشهر وفق ما نصت عليه السلسلة، أجاب: «سيعلم هؤلاء غداً (اليوم) كل شيء، والجو ايجابي جداً».

مداخلة عون

وفي وقت لاحق، وزع مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية مضمون مداخلتَي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. فتحدث الرئيس عون في بداية الجلسة عن زيارة الامم المتحدة، وأشار الى الكلمة التي القاها أمام الجمعية العامة، وعرض للمواضيع التي أثارها مع الامين العام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريس ورؤساء الوفود الذين التقاهم، وأبرزها انجاز التحرير في الجرود، والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة ضد سيادة لبنان. وموضوع النازحين السوريين وجعل لبنان مركزاً دولياً لحوار الحضارات والأديان والأعراق.

وعن زيارة فرنسا، أشار الى أن المواضيع التي تمت مناقشتها مع الرئيس ماكرون والمسؤولين الفرنسيين هي نفسها التي أثيرت خلال محادثات نيويورك، مع التركيز على العلاقات اللبنانية – الفرنسية وسبل تطويرها. وقال: «ان الجهد الفرنسي سوف ينصب على اعداد مؤتمرات دولية هدفها مساعدة لبنان، الاول لدرس حاجات الجيش اللبناني والمؤسسات الامنية، والثاني للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، والثالث للبحث في الانعكاسات الحادة على الوضع في لبنان نتيجة النزوح السوري».

ولفت رئيس الجمهورية الى أنه لمس خلال جولاته الخارجية «تفهماً دولياً للموقف اللبناني حيال موضوع النازحين السوريين، مع وعد بتبنيه». وأورد خلاصة لتقرير أعد حول التداعيات التي سببها النزوح السوري الى لبنان في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والانسانية.

بعد ذلك، تحدث الرئيس عون عن المواقف التي صدرت بعد قرار المجلس الدستوري بابطال القانون الضرائبي، فرأى أن «بعض هذه المواقف خرج عن المألوف»، لافتاً الى أنه سبق له أن شدد على ضرورة اقرار الموازنة قبل قانوني سلسلة الرتب والرواتب والضرائب. ودعا الى معالجة للوضع الذي نشأ بعد قرار المجلس الدستوري ترتكز على القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، مشيراً الى ضرورة تحمل الجميع مسؤولياتهم حيال هذه المواضيع الدقيقة وعدم ادخالها في سوق المزايدات وتوزيع الاتهامات لاعتبارات مختلفة.

وأوضح أن «مجلس الوزراء مدعو الى مناقشة الواقع الذي استجد بعد قرار المجلس الدستوري واتخاذ القرار المناسب في شأنه».

مداخلة الحريري

بدوره، تحدث الرئيس الحريري عن قانون السلسلة والقانون الضرائبي ومواقف الأفرقاء السياسيين التي أدت الى اقرارهما، مشيراً الى القرار الذي صدر عن المجلس الدستوري بإبطال القانون الضريبي والنقاش الذي دار حول عمل المجلس الدستوري وصلاحياته في تفسير الدستور.

وشدد على «حق مجلس النواب في اقرار أي قانون يريده، بما في ذلك اقرار ضرائب أو إلغاؤها»، لافتاً الى أن النقاش الذي دار في جلستي مجلس الوزراء بداية الاسبوع وفي الحلقات السياسية، «تمحور حول اما تضمين قانون الضرائب ضمن الموازنة الجديدة ومعالجة مسألة قطع الحساب المنصوص عنها في المادة ٨٧ من الدستور، واما الاتفاق على مشروع قانون جديد يتضمن النقاط الضرائبية مع الأخذ في الاعتبار بعض ما ورد في قرار المجلس الدستوري من ملاحظات».

أضاف الرئيس الحريري: «علينا أن نفتش عن حلول اذا لم يكن هناك اتفاق على أحد الاقتراحين، لا سيما وأن ثمة من يسعى الى استغلال الوضع الذي نتج عن قرار المجلس الدستوري للايحاء وكأن البلاد في ظرف مأزوم، وفي وقت كل المؤشرات توحي بأنه خلال الأشهر الثمانية الماضية حصلت تطورات ايجابية على الصعيد الاقتصادي وفي الموسم السياحي، وغيرها من المعطيات الايجابية التي تخالف ما يتم الترويج له».

ولفت الى أنه اجتمع مع وزير المال وحاكم مصرف لبنان «وتم درس الآثار المالية المترتبة عن السلسلة وكان توافق على ضرورة اعتماد حلول تحافظ على الاستقرار المالي وعلى القدرة الاقتصادية للبلاد».

أي بي تي أطلقت Quantum
البنزين العصري بتركيبة إقتصادية وصديقة للبيئة

من ضمن استراتيجيتها التي تهدف الى تحسين نوعية ومستوى السلع والخدمات التي تقدّمها الى زبائنها، ودائماً بهدف تطوير المنتجات والتماشي مع أعلى المعايير المحلية والعالمية، أطلقت أي بي تي منتج البنزين الجديد الحصري لمحطات أي بي تي بإسم: "كوانتوم" (Quantum)

يحوّل "كوانتوم" مفهوم البنزين العادي إلى بنزين مميّز يلبّي احتياجات القرن الواحد والعشرين. فتركيبة "كوانتوم" تمزج ما بين الوقود العالي الجودة ومادة اضافية عالية الكفاءة طوّرتها شركة توتال المتخصّصة في هذا المجال. وهذا ما يميّز "كوانتوم" الذي يساهم في:
• توفير الوقود
• زيادة قوة السيارة واستجابتها
• حماية المحرّك
• خفض الإنبعاثات الملوثة

كما أنّ "كوانتوم" لا يترك ترسّبات، ويعزّز عملية احتراق الوقود، ويقلّل الضوضاء في المحرّك، ويوفّر تجربة قيادة ممتعة.

يتمتّع "كوانتوم" بأعلى مستويات الأداء المطابقة للمعايير العالمية (World Wide Fuel Charter - WWFC)، وقد خضع لاختبارات عدّة في مختبرات أوروبيّة كبرى على ماركات سيارات مختلفة.

إنّ هذه المبادرة تعكس اهتمام أي بي تي بزبائنها وحرصها على نيل رضاهم، وعملها الدائم لتقديم ما يفوق توقّعاتهم. وهذا ما جعل أي بي تي متميّزة بمحطاتها العصريّة، وخدماتها الجديدة، ومنتجاتها الفريدة من نوعها؛ وكانت ولا تزال أي بي تي الأولى في إدخال مفهوم الإستدامة في صميم استراتيجيتها، واضعةً مصلحة زبائنها أولاً، متّخذةً خطوات عملية وسبّاقة للحدّ من آثار الانبعاثات والمخلّفات الضارة للوقود وللتخفيف من استهلاكه.

يتوفّر "كوانتوم" حصريًّا في محطات وقود أي بي تي في كل لبنان، بدون أية كلفة إضافيّة إن على مالكي المحطات أو على الزبائن.

Quantum البنزين العصري من أي بي تي | طاقة أكبر، أوفر، أنضف #فوّل_طاقة
IPT www.iptgroup.com.lb